دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 35، العدد 3، 2008

نَسقيةُ التوليد الدلالي في المجاز

رائد فريد طافش *

ملخـص

التوليد الدلالي إبداع لدلالات جديدة تلفت إلى قدرة لغوية دلالية تستقيم وفق نسقية منتظمة. وقد قامت هذه الدراسة للكشف عن نسقية التوليد الدلالي في المجاز، وما يبيحه من توليد دلالي رائق يعبر عن النفس بما تحمله من هواجس وتخيلات، وإحساسات وانفعالات. وكشفت الدراسة أن العلاقات المجازية- التي حددها البلاغيون- تُعتَد معيارا أوليا في استقامة التوليد الدلالي في المجاز، غير أن ثمة تعالقات تركيبيةً وسياقيةً تنضاف إلى تلك العلاقات؛ ليستقيم إدراكنا وفهمنا للقيم الجمالية الحقيقية المستَكنة في التوليد المجازي؛ فالعلاقات المجازية وحدها لا تكفي لتفسير نسقية التوليد الدلالي في المجاز.

كما بينت الدراسة أن وصف البلاغيين للمجاز المفرد بأنه يتحقق في الكلمة المفردة مرجوح. إذ إن وصفهم هذا كان بالنظر إلى ما آلت إليه الكلمة بفعل العلاقة المجازية. والحق أن الكلمة المفردة لم يكن ليتحقق فيها توليد دلالي مجازي، لولا اتصالها بعلائق تركيبية دلالية في سياقها الجملي الذي استعملت فيه، لذا فإنه ينبغي تدقيق النظر في جملة من المبادئ الدلالية لتفسير نسقية التوليد الدلالي في المجاز وهذه المبادئ سوف تتكشف بائتلاف الكلمة وتراكبها في بنية تركيبية دلالية سياقية.

وبيان ذلك أن الكلمة الواحدة قد تستعمل في تركيبات سياقية مجازية متعددة، بعلاقة مجازية واحدة في كل منها، لكن التوليد المجازي المتحقق في كل تركيب منها يختلف عن الآخر، تَبعاً لتغير المبادئ الدلالية المتحكمة في تحقيق التوليد المجازي في كل منها.

الكلمات الدالة: اللغة، التوليد الدلالي، الدلالة، المجاز.

الدراسات السابقة

تناولت كتب البلاغة قديما وحديثا المجاز بالدرس والتحليل، ففصلت القول في حده، وعرضت لأنواعه، وبينت علاقاته المسوغة لحدوثه. وقد كان الحديث في العلاقات المجازية وتعدادها والتمثيل عليها أبرز ما تناولته تلك الكتب. بيد أن انصراف الجهد إلى تبيان تلك العلاقات والتفصيل فيها لا يكفي لاستكناه القيم الجمالية التأثيرية المستكنة وراء حدوث التوليدات المجازية.

وقد تناول بعض المحدثين المجاز بالدرس من زاوية نظر نفسية، وأخرى بيانية جمالية، وكان من أبرز هذه الدراسات دراسة محمد بركات أبو علي في كتابه(البلاغة عرض وتوجيه وتفسير) ومحمد أبو موسى في كتابه (التصوير البياني دراسة تحليلية لمسائل البيان) ومجيد عبد الحميد في كتابه (الأسس النفسية لأساليب البلاغة)، وقد ركزت هذه الدراسات على بيان القيم الجمالية التأثيرية للمجاز، لندرك عمق الصلة بين الاتجاهات النفسية الشعورية من جهة، وإنجاز التوليدات المجازية في اللغة من جهة ثانية.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في تأكيد تلك الصلة وبيانها بوصفها ثمرة التوليدات المجازية وغايتها. ولكن تلك الدراسات لم تقفنا على المبادئ الدلالية المتحكمة في إنجاز التوليدات المجازية، وهي مبادئ حددها الدرس الدلالي الغربي المعاصر، استفاد الباحث في رصدها من دراسة محمد غاليم في كتابه(التوليد الدلالي). فقامت هذه الدراسة بتبين تلكم االمبادئ المستندة إلى العلاقات المجازية أولا، وإلى جملة من العلاقات التركيبية والدلالية والسياقية ثانيا، وبخاصة تلك المتصلة بسلب السمات الدلالية وتمكينها، وإسقاطها ونقلها، والقيود الانتقائية التي يبسطها السياق ويفرضها. فكانت هذه المبادئ معياراً يكشف عن استقامة التوليد الدلالي في المجاز، لتستبين لنا ثمرة التوليدات المجازية وغايتها

* كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن. تاريخ استلام البحث 2006/6/5، وتاريخ قبوله 2007/8/6.

بإدراك القيم الجمالية التأثيرية وانعكاساتها النفسية الشعورية.

الحقيقة والمجـــاز

عرف اللغويون (الحقيقة)، فقال ابن منظور: " الحقيقة من قولنا: حق الشيء إذا وجب، واشتقاقه من الشيء المحقق، وهو المحكم، ويقال: ثوب محقق النسيج: أي محكمة"[1]، والحقيقة في اللغة كما يقول السيوطي(911هـ) هي" الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم فيه ولا تأخير[2].

وعرف الجرجاني(471هـ) الحقيقة في الكلمة المفردة، فقال: "كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع وقوعاً لا يستند فيه إلى غيره فهي حقيقة"[3].

وأما المجاز فإنه مشتق من: جاز الشيء يجوزه إذا تعداه، نقول: جاز بنا فلان، وجاز علينا فارس. فأصل الكلمة يدل على الانتقال من جانب إلى آخر، ثم استعمل المجاز فيما يشبه الطريق التي تُتخذ وسيلة إلى بعض الأغراض، واستعملت في اللغة لمعنى خاص، هو استعمال اللفظ لغير ما وضع له[4].

وعرف الجرجاني المجاز بقوله: "كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز" [5]. ومعنى الملاحظة هو أن الكلمة تستند في الجملة إلى غير هذا الذي تريده بها الآن، إلا أن هذا الاستناد يقوى ويضعف، فإذا قلت: رأيت أسداً، تريد رجلاً شبيهاً بالأسد، لم يشتبه عليك الأمر في حاجة الثاني إلى الأول، إذ لا يتَصور أن يقع الأسد للرجل، على هذا المعنى الذي أردته على التشبيه على حد المبالغة، وإيهام أن معنى من الأسد حصل فيه، إلا بعد أن تجعل كونه اسماً للسبع إزاء عينيك[6].

وهذا يعني أن المجاز لا يكون إلا بعد أن يعقل المتكلم دلالة الكلمة الحقيقية في أصل وضعها، ثم يحصل المجاز فيها بإقامة علاقة بين دلالتها الوضعية والدلالة الطارئة عليها.

فالحقيقة تقف بالألفاظ عند دلالاتها الوضعية، وفي ذلك تضييق لقدرة اللغة على التعبير عن المعاني المتغيرة والمتجددة دائماً، إذ الألفاظ متناهية، والمعاني غير متناهية، ولا يمكن وضع حد لتوليدها وإبداعها.

لذا يلجأ أبناء اللغة، وبخاصة الأدباء والشعراء، ممن عظُمت المعاني في نفوسهم وتكاثرت، إلى الخروج بالألفاظ عما وضعت له بالأصل إلى أوضاع أخرى، تعبر عن مكنوناتهم، وتَشي بإحساساتهم، لتتولد من تلك الألفاظ دلالات جديدة، وهذا عين الانتقال من الحقيقة إلى المجاز.

وأما البحث عن الدلالة الوضعية الحقيقية للألفاظ وتمييزها من الدلالة المجازية فأمر يحتاج إلى نظر وتأمل؛ يقول إبراهيم أنيس: " إن تحديد الدلالة الحقيقية بحثٌ في نشأة اللغة، وحديثٌ عن الوضع الأول للألفاظ، وهذه مباحث هجرها اللغويون المحدثون بعد أن يئسوا من إمكان الوصول في شأنها إلى رأي علمي مرجح"[7].

لذا فإن المرجح أن الحكم على دلالة ما بأنها هي الدلالة الحقيقية للفظ ما مرهون باستعمال تلك الدلالة لذاك اللفظ استعمالا شائعا ومألوفا، إذ ليس المجاز كما يقول إبراهيم أنيس: " إلا انحرافا عن ذلك المألوف الشائع، وشرطه-أي المجاز- أن يثير في ذهن السامع والقارئ دهشة أو غرابة أو طرافة"[8].

ويقرر إبراهيم أنيس أن تلكم الدهشة والغرابة لاتلبث أن تختفي بشيوع استعمال ذلك الانحراف(المجاز) واستقراره، فتستحيل بذلك الدلالة المجازية دلالة حقيقية. ويصير الحكم على الدلالة بمجازيتها أو بحقيقيتها للفظ ما غير صحيح إلا إذا اقتصر على بيئة معينة وجيل خاص، فالمجاز القديم مصيره إلى الحقيقة، والحقيقة القديمة لايكون مصيرها إلا الزوال والاندثار، وتبقى الألفاظ إذا قدر لها البقاء تنتقل من مجال إلى آخر جيلا بعد جيل، وذلك هو التطور الدلالي [9].

أما القدماء فقد وضعوا جملة من المعايير التي تساعد في تمييز الدلالة الوضعية الحقيقية من الدلالة المجازية منها ما ذكره السيوطي في مزهره بأن الحقيقة إذا وضعت لإفادة شيء وجب اطّرادها، فإذا امتنع الاطّراد فذلك دليل على الانتقال من الحقيقة إلى المجاز، وذلك كتسمية الجد أبا فإنه لا يطّرد، وكذا تسمية ابن الابن ابنا. ومنها أن تقوية الكلام بتأكيده من علامات الحقيقة دون المجاز؛ لأن أهل اللغة لا يقوون المجاز بتأكيده فلا يقولون: أراد الجدار إرادةً، ولا:قالت الشمس قولاً، كقولهم: طلعت طلوعاً[10].

المقاصد المجازية

يرى محمد بركات أبو علي أن المجاز ضرب من ضروب التشكيل البلاغي، يستعمله الإنسان لإبراز المعاني النفسية التي تجول في صدره، وللتعبير عن تجاويف النفس وهواتف المجتمع، وأنماط الحضارة بصورة أليقة بليغة، غير غامضة أو مشوشة. فالمجاز كما يقول: " مرتبط بالنفس وما فيها من هواجس وانفعالات، فتارةً تجده يعبر عن هدوء النفس وراحتها، وتارةً ثانيةً يعبر عن قفزاتها وميولها، وتارة ثالثةً يصور تنقلها وعدم استقرارها. ومن هنا كانت قيمة المجاز في تصويره للنفوس".[11]

ومن المظاهر الاجتماعية التي يصورها المجاز، ما يظهر

في قوله تعالى: (ولا تقربوا الزنا)[12]؛ إذ يرى محمد بركات أبوعلي أن الآية قد عبرت عن:" موقف اجتماعي خطير يتمثل بالزنا. فكان النهي عن الاقتراب من الزنا نهياً عن مقدماته التي تجر إليه كاللمس والقبلة والنظرة وغير ذلك. وهذا أبلغ من النهي عن الفعل، لذلك لم تقل الآية: ولا تزنوا"[13].

وقد يعدلُ إلى المجاز كما يقرر العلوي(745هـ) في (الطراز): "من أجل أن الشيء إذا عرف من بعض الوجوه دون بعض، تاقت النفس إلى تحصيل ما ليس بمعلوم لها، فتتعاقب الآلام واللذات، ويكون الشعور بتلك اللذات أَتَم؛ فالتعبير بالحقيقة يفيد العلم بالشيء من جميع الوجوه، والتعبير بلوازم الشيء، وهو المجاز، لا يفيد العلم بالتمام، فتحصل دغدغة نفسانية، ويكون المجاز بذلك آكد وألطف"[14].

وهذا ما أكده الجرجاني حين قال: "ومن المركوز في الطبع أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له أو الاشتياق إليه، ومعاناة الحنين نحوه، كان نيله أحلى، وبالميزة أولى، فكان موقعه من النفس أجل وألطفَ، وكانت به أضن وأشغف"[15].

ويصل الأسلوب المجازي إلى غرضه في إثارة الانفعال بقدرته على حفز التخييل المناسب لدى المستمع أو القارئ. ويكون هذا بانتقاء الألفاظ ذات الإيحاءات الخاصة؛ فالألفاظ تتميز بالقدرة على الإيحاء منفردة ومجتمعة، فهي توحي ابتداء بمعناها القريب الظاهر، وتوحي ثانياً بمعنى بعيد تكتسبه من القرينة، وتوحي ثالثاً برنتها الخشنة أو الرقيقة، الخاطفة السريعة، أو الطويلة الممتدة، فتسهم هذه الإيحاءات وغيرها في توليد معانٍ مجازية أليقة، وإبداع دلالات عذبة لطيفة، تكشف عن مكنونات النفس والروح والفكر.

وتختلف الألفاظ في دلالاتها الإيحائية، وجوها التصويري، واستجابة النفس لها باختلاف تلك الألفاظ، وما تُكنه النفس من خبرات عنها. لذا فإن استجابة الناس للدلالة الإيحائية لأية لفظة، ولنوعية التخييل الذي تثيره في نفوسهم، تختلف باختلاف العصور والبيئات؛ فقد تكون الدلالةُ الإيحائية التي تتضمنها لفظه ما، والجو التصويري الذي تُخَيله في نفس المتلقي، ذاتَ أثر عظيم يناسب العصر والبيئة اللذين قيلت فيهما تلك اللفظة، بينما لا يكون لها مثل ذلك الأثر في عصر وبيئة آخرين.

وبيان ذلك كما يرى مجيد عبد الحميد أنّا: " نسمع عن العرب أنهم قالوا: (رعينا الغيث)، ولم يقولوا: (رعينا العشب) مثلا. إذ إن كلمة (الغيث) في عصرهم وفي بيئتهم لها في أذهانهم ونفوسهم دلالة إيحائية جميلة، تجعلهم يتذكرون المطر، والعشب، والخير، وإحياء الصحراء. ولا يمكن أن توحي كلمة (العشب)، وهي التعبير الحقيقي، ما أوحته كلمة (الغيث)"[16].

ومن ذلك قول الشاعر يصف غيثاً:

أَقْبَلَ في المستَن من ربابه

أَسنمةُ الآبال في سحابه

والمستَن هو موضع جريان الغيث في السحاب، ومنه السنّة لأنها طريقه، وأسنمة الآبال معروفة. فالشاعر كما يقول د.محمد أبو موسى: " جعل أسنمة الآبال في السحاب، والذي في السحاب هو الغيث. ولكنه أطلق عليه الأسنمة؛ لأن الغيث به تَشْحم الإبل وتَسمن أسنمتها، وكأن الأسنمة محصلة ضرورية لهذا الغيث، حتى كأنه ليس غيثاً، وإنما هو أسنمة الآبال. فالشاعر هنا يرى السحاب من خلال نفسه وظروف حياته، فيرى أسنمة آباله تسوقها الرياح في السماء، فالروابط والأسباب والأحوال المعيشية والنفسية الناشئة عنها هنا هيأت لهذا المجاز وهذا الخيال"[17].

وكان الجرجاني (471هـ) ذا وعي شديد بتلك العلاقة الوشيجة بين اللغة ومجازاتها، وتراكيبها من جهة، وبين حياة الناس وبيئاتهم وطبائعهم من جهة أخرى؛ فالأوضاع اللغوية كما يقول: " تَتْبَع أحوال المخلوقين وعاداتهم، وما يقتضيه ظاهر البنية وموضوع الجبلة"[18]. فكأن الدلالات والمجازات والتصورات إنما هي نسيج الحياة والعادات ومقتضيات الطبائع والبيئات، بها تفرز النفوس ما تتشوفه، وتنطق القلوب بما تكنّه.

فصار المجاز كما يصفه د.صلاح فضل: " يضفي رونقاً وإيحاء على الصورة، ويكمل الوظيفة المرجعية الطبيعية للكلام، فهو يستعمل للتعبير عن طريقة في الرؤية وفي الشعور. وهو بذلك لا يبدأ بالعملية اللغوية، بل يسبقها ويكيفها"[19].

العلاقات المجازية والتوليد الدلالي

المجاز كما حدده البلاغيون مرتبط بمحاولة توليد المعنى بطرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان، تَبعاً لنوع العلاقة المجازية الجارية في التركيب المجازي. لذا فإن الدلالة المجازية غير ممكنة في الدلالة الوضعية، إذ هي دلالةٌ مطابقةٌ، تنتفي فيها الزيادة والنقصان، أو الوضوح والخفاء.

وعلى هذه الصورة، فإن تحديد الدلالة المجازية منوط بالعقل، إذ بالعقل فقط تتعلق المفاهيم وترتبط، وبه يمكن لمفهوم اللفظ أن يدل على مفهوم آخر متعلق به.

إذن فالعلاقات المجازية التي حصرها البلاغيون وحددوها

إن هي إلا من إفراز العقل وابتكاره، بحيث تسمح بقيام تلازمات بين المعاني، تتمكن على أثرها التوليدات الدلالية المجازية وتتحقق.

وقد حاول البلاغيون حصر تلك العلاقات وتبيانها في مجموعة من العلاقات تشكل الرباط الذي تقوم به المناسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه، كعلاقات المشابهة، والغائية (السببية والمسببية)، والكم (الكلية والبعضية)، والزمان (اعتبار ما كان وما يكون) والمكان (الحالية والمحلية)...[20].

يعتَد الحديث عن العلاقات المجازية حديثاً عن إمكان تحقيق التوليدات الدلالية المجازية وتقييد لها في الوقت ذاته؛ فبتحديد تلك العلاقات، والوقوف عليها، تتحقق التوليدات الدلالية المجازية، وبعدم تحديدها والوقوف عليها، تنعدم تلك التوليدات ولا تصح. فالعلاقات المجازية كما يقول محمد بدري عبد الجليل: "رباط بين المعاني، كما أن الاشتقاق رباط بين الصيغ"[21].

وفي ذلك كان حديث البلاغيين عن إمكان تحقيق التوليدات المجازية حديثاً عن وجه العلاقة؛ فنقل الاسم اللغوي إلى المعنى الشرعي مثلاً، لا يكون إلا باعتبار علاقة الخاص بالعام، أو الجزء بالكل. واستنادا إلى هذه العلاقة يقرر أبو الحسين البصري(436هـ) أن اسم (الصلاة): " نُقل من مجرد (الاتباع) إلى مجموع الأفعال الشرعية التي يعنيها الاسم شرعاً، حتى لا يخطر ببال السامع والمتكلم إلا جملة هذه الأفعال دون الاتباع"[22].

ونُقل اسم الصوم كما يرى القزويني(739هـ): "من إفادته في اللغة (الإمساك) إلى إفادته في الشريعة إمساكاً مخصوصاً، باعتبار علاقة العام بالخاص، أو الكل بالجزء. فتكون الحقائق الشرعية مجازات لغوية غلبت في المعاني الشرعية لكثرة دورانها على ألسنة أهل الشرع"[23].

فالعلاقات المجازية بمختلف أنواعها، تعتد معياراً أولياً في استقامة التوليدات الدلالية المجازية، ومن ثم تحقيقها دون الاقتصار على المستعمل منها والمنقول؛ لأن العبرة في تحقيق التوليدات المجازية تكون بنوع تلك العلاقات لا بالألفاظ التي تحققها، وفي هذا يقول الشوكاني(1255هـ): " لا يشترط النقل في آحاد المجاز، بل العلاقة كافية، والمعتبر نوعها، ولو كان نقل آحاد المجاز معتبراً لتوقف أهل العربية في التجوز على النقل، ولوقعت منهم التخطئة لمن استعمل غير المسموع من المجازات، وليس كذلك بالاستقراء، ولذلك لم يدونوا المجازات كالحقائق"[24].

والحقّ أن علماء اللغة وبخاصة المعجميين لم يكن من منهجيتهم أن يبحثوا في التطور الذي جعل المعنى الحقيقي ينتقل إلى معنى ثانٍ وثالث و...، ولكن إقرارهم بأن اللفظ الواحد قد يكون له معانٍ متعددة هو تأكيد بأن التطور قد فعل فعله في هذا اللفظ حتى أصبحت له معانٍ متعددة.

ولكن هذا الاتساع الدلالي الذي تبيحه المجازات ليس مطلقاً، إذ نجد له ضوابط وأحكاماً تحد منه، وذلك بعدم تجاوز المسموع المستقر من المعاني، والمألوف من الدلالات، فالجاحظ (255هـ) يعطي للشعراء الجاهليين وحدهم الحق في التجوز، وينيط باللاحقين لهم مهمة الاحتذاء والتقليد، فيعدد تشبيهات لا يجوز القياس عليها، يقول: "وسموا الجارية غزالاً، وسموها أيضاً خُشْفاً ومهرة وفاختة وحمامة وزهرة وقضيباً وخيزراناً على ذلك المعنى... وليس هذا مما يطرد لنا أن نقيسه، وإنما نُقْدِم على ما أقدموا، ونُحجِم عما أحجموا، وننتهي إلى حيث انتهوا"[25].

وبذلك تصبح المجازات المفردة مواضعة سابقة، لا يجوز للمتكلم الخروج عنها، ولا أن يقيس عليها. وتبرز في هذا السياق آراء من اعتدوا المجاز مواضعة، ومنهم سيف الدين الآمدي(631هـ) الذي يرى أن المجاز هو: "اللفظ المتواضع على استعماله في غير ما وضع له أولاً في اللغة، لما بينهما من التعلق"[26].

ويصبح هذا التواضع المجازي كما يرى إبراهيم أنيس: " مساوياً في قوته وثباته المواضعة الحقيقية، ذلك لأن المجاز قد صار موضوعاً لما استعمل فيه مجازاً، فهو في الحكم بمنزلة اسم يستعمل في أمرين على جهة الاشتراك"[27].

ولعل لتقييد المجازات المفردة بعدم الخروج عليها مايسوغه، فالغرض من المواضعة المجازية، كما هو الحال في المواضعة اللغوية، الإخبار أو الإبلاغ أو الإفادة. وهذه الأمور لا تتم إلا بتحقق شرط الوضوح، والوضوح لا يكون إلا بمعرفة مقاصد المتكلمين، ومن ثم انتشار المعرفة المشتركة بين أبناء اللغة على ما تم وضعه من المجازات وتوليده من الدلالات.

لذا فقد كان الحكم على بعض المجازات التي جاء بها بعض الشعراء بالقبح أحياناً، وبالخطأ أحياناً أخرى؛ لأنها ابتعدت عن هذه المقاييس، ولم تحترم ما استقر من تصورات، والأمثلة على ذلك كثيرة، وبخاصة ما أورده نقاد الأدب؛ فأبو القاسم الآمدي (371هـ) يخطّئ أبا تمام (231هـ) الذي يعيد تقسيم الرياح وتصورها في قوله[28]:

قسم الزمان ربوعها بين الصبا

وقَبولها ودبورها أثلاثا

لأن الصبا والقبول ريح واحدة، يقول الآمدي: "فإنا ما

سمعنا مثل هذا في الريح، ولا علمناه في اللغة، ولا وجدنا في الشعراء أحداً قال: الصبا وقبولها، ولا الجنوب وقبولها، ولا الشمال وقبولها، أي: سهلها ولينها... فقد استقصى أصحاب الأنواء في كتبهم ذكر الرياح، وأوصافها ونعوتها... فما منهم أحد ذكر أن القبول غير الصبا"[29].

وأما البحتري (284هـ) فقد أخطأ، برأي أبي هلال العسكري (395هـ)، لأنه يتحدث عن(حواشي الدر) وهو شيء غير معروف، حيث يقول[30]:

بدتْ صفْرةٌ في لونه إن حمدهم

من الدر ما اصفَرت حواشيه في العقد

فاستعمال (الحواشي) في (الدر) خطأ، ولو قال: (نواحيه) لكان أجود، والحاشية للبرد والثوب، فأما حاشية الدر فغير معروف[31].

لقد ظهر هذا الموقف المحافظ من قضايا التوليد الدلالي المجازي في أعمال المعجميين أيضاً؛ فقد اهتموا كما يرى د.إبراهيم أنيس بجمع مفردات اللغة ومعانيها باختيار العربية الصحيحة وفق مبدأ الاحتجاج، وأسقطوا ما وضع المولدون والمحدثون في الأقطار العربية من الكلمات والمصطلحات والتراكيب، حتى قر في نفوس الدارسين أن اللغة قد كملت في عهد الرواية[32].

وفي السياق ذاته يقول د.رمضان عبد التواب: " اقتصرت جهود اللاحقين عموماً على تنظيم ما جمعه أسلافهم، ولم يحاولوا تدوين ملاحظاتهم عن الفروق بين لغة البدو في القرون الأولى، ولغة معاصريهم، فلم يحاول واحد من علماء القرن الخامس مثلاً أن يبين لنا المعنى الذي يفهمه معاصروه في لفظة جمعها زميل له في القرن الثاني الهجري"[33].

فظهرت كتب لحن العامة، وبرزت المعجمات مثل "تهذيب اللغة" للأزهري (370هـ)، و"الصحاح" للجوهري (398هـ)، لنجد ذات الموقف المحافظ فيها، يقول الأزهري في مقدمة معجمه: "وقد سميت كتابي هذا "تهذيب اللغة" لأني قصدت بما جمعت فيه، نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغها، وغيرها الغُتْم عن سننها"[34]. ولعله يقصد بالألفاظ التي أزيلت عن صيغها التغيرات اللغوية بوجه عام، ومنها التغيرات الدلالية المجازية التي خرجت عما استقر واستكن من مألوف الدلالات وشائعها.

ويذكر ابن السكيت (244هـ) طائفة من تلك التوليدات الدلالية المجازية المحرفة، ثم ينص على الاستعمال الصحيح لها، ومن ذلك أن يقال للرجل: إنّه لغليظ المشافر، وإنّه لغليظ الجحافل، وإنما المشافر للإبل، والجحافل لذوات الحوافر. ومنه غلط الشعراء في استعمالهم (النحل) وهم يقصدون (العسل)، ومنه أيضاً قولهم: خرجنا نتنزه، إذا خرجوا إلى البساتين، وإنما التنزه التباعد عن المياه والأرياف، ومنه قيل: فلان يتنزه عن الأقذار، أي يتباعد عنها[35].

والذي يظهر أن هذه التجاوزات، وغيرها الكثير مما أثبتته المعاجم وكتب لحن العامة، لاتعدو أن تكون دلالاتٍ مجازيةً تولّدت بفعل العلاقات المجازية ذاتها التي أقرها البلاغيون، لذا فإن اعتراض أولئك اللغويين والبلاغيين عليها مما يمكن أن يجاب عنه بإقرراها.

نسقية التوليد المجازي

تعتد العلاقات المجازية محركاً أساسياً يقوم وراء توليدات دلالية مجازية يمكن إثباتها وتحقيقها. وتنضاف إلى هذه العلاقات عناصر أخرى تبدو أساسية في تحقيق التوليدات الدلالية المجازية، ولعل منها ما تفرضه الكلمة المستعملة مجازاً من علائق تركيبية تقيمها مع الوحدات المعجمية المكونة للجملة. ففي قولنا: رعينا الغيث. تتضافر جملة من المبادئ الدلالية لتحقيق التوليد الدلالي المجازي لكلمة (الغيث)، وهذه المبادئ هي[36] :

1) العلاقة المجازية المستنبطة، فالغيث سبب في إنبات العشب وتمكين الإنسان من عيشه.
2) إسقاط السمة الدلالية المتمكنة في الفعل (رعى) وهي [+ حيوان] [37].
3) نقل السمة الدلالية [+ إنسان] وتمكينها في الفعل (رعى).

إن تحديدنا لجملة المبادئ الدلالية السابقة، يضعنا أمام وصف البلاغيين لهذا النوع من المجاز بأنه مفرد، أي أنه واقع في الكلمة مفردة. فكلمة (الغيث) مثلاً، استعملت بمعناها المجازي في المثال السابق. والواقع أن قولهم هذا كان باعتبار النظر إلى ما آلت إليه الكلمة بفعل العلاقة السببية. والحق أن كلمة (الغيث) لم يكن ليتحقق فيها توليد دلالي مجازي، لولا اتصالها بعلائق تركيبية دلالية في سياقها الجملي الذي استعملت فيه، لذا فإن تدقيق النظر في جملة المبادئ الدلالية السابقة، يدعونا إلى القول بأن المجاز لم يقع في الكلمة المفردة وحدها، وإنما هو واقع بائتلافها وتراكبها في بنية تركيبية دلالية سياقية.

والدليل على ذلك أن الكلمة الواحدة تستخدم في تركيبات سياقية مجازية متعددة، تتغير على أثرها التوليدات المجازية في تلك التراكيب، تَبعاً لتغير المبادئ الدلالية المتحكمة في تحقيق التوليد المجازي في كل منها. فكلمة (يد) مثلاً تستخدم

في تركيبات سياقية مجازية متعددة، تؤول في كل واحد منها إلى توليد دلالي مجازي يفترق عن أخيه، ومثال ذلك استعمال كلمة (يد) في هذه التركيبات:

1) له علي يد.
2) كان له يد على أعدائه.
3) المسلمون يد على من سواهم.

فقد استعملت كلمة (يد) في تركيبات مجازية ثلاثة، وكانت العلاقة المجازية (السببية) ذاتها في كل تركيب منها، ولكن ذلك لم يكن مسوغاً لتوليدات دلالية مجازية متماثلة في كل تركيب منها.

ففي التركيب الأول، كان التوليد الدلالي المجازي محققاً لمعنى (النعمة) في اليد، وفي التركيب الثاني كان محققاً لمعنى (القدرة والبطش)، أما في التركيب الثالث فكان محققاً لمعنى (التوحد والاتفاق).

وقد تعددت تلك التوليدات الدلالية المجازية، وافترقت في كل تركيب بسبب تعدد المبادئ الدلالية المتحكمة في كل توليد منها وافتراقها؛ فكلمة (يد) تتمثل فيها السمات الدلالية الآتية:

يد: [+جارحة
+ مصدر النعمة
+ مصدر القوة والبطش
+ التوحد والاتفاق]

ويتضافر كلمة (يد) وتعالقها في كل تركيب مجازي، مع وحدات معجمية مختلفة، واستعمالات سياقية مفترقة، برزت مجموعة من القيود الانتقائية، ومثلها من القواعد الإسقاطية، بحيث تستجيب كلمة (يد) في كل تركيب لما تفرضه تلك القيود والقواعد، لتتحقق فيها سمة دلالية واحدة من بين سماتها المتعددة، ولتنزاح باقي السمات الدلالية.

ففي التركيب الأول: له علي يد، تستجيب كلمة (يد) للقيد الانتقائي المتمثل في :

أ. تركيب شبه الجملة (علي).
ب. مقام التواضع وبيان الفضل.

ويستتبع ذلك قواعد إسقاطية تُسلب بموجبها السمات الدلالية الآتية[38]:

[- مصدر القوة والبطش
- التوحد والاتفاق]

لتتحقق في كلمة (يد) السمة الدلالية [+ مصدر النعمة] فقط.

وفي التركيب الثاني: كان له يد على أعدائه، فإن كلمة (يد) تستجيب للقيد الانتقائي المتمثل في:

أ. تراكبها مع شبه الجملة (على أعدائه).
ب. مقام القوة والقدرة.

ويستتبع ذلك قواعد إسقاطية تُسلب بموجبها السمات الدلالية الآتية:

[- مصدر النعمة
- التوحد والاتفاق]

لتتحقق فيها السمة الدلالية [+ مصدر القوة والبطش] فقط.

أما في التركيب الثالث: المسلمون يد على من سواهم، فإن كلمة (يد) تستجيب للقيد الانتقائي المتمثل في:

أ) تراكبها مع شبه الجملة (على من سواهم).
ب) مقام التوحد والاتفاق الذي يجمعهم.

ويستتبع ذلك قواعد إسقاطية تُسلب بموجبها السمات الدلالية الآتية:

[- مصدر النعمة
- مصدر القوة]

لتتحقق فيها السمة الدلالية [+ التوحد والاتفاق] فقط، ليكون التوليد الدلالي المتحقق كما يقول القزويني:" أن مثلهم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة، فكما لا يتصور أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضاً، وأن تختلف بها جهة التصرف، كذلك سبيل المسلمين في توحدهم وتعاضدهم على من سواهم"[39].

إن الاقتصار في فهم التوليد الدلالي المجازي على استيضاح العلاقة المجازية، لا يضعنا أمام القيم الجمالية الحقيقية للمجاز. فاستبصار تلك القيم وإدراكها يتحقق باستكناه مجموعة المبادئ الدلالية المتحكمة في إنجاز التوليد المجازي. ولا بد من التركيز هنا على واحدة من تلك المبادئ، وهي تلك المتصلة بإدراك المقام الذي يبرز شعور المتكلم وحالته النفسية، وما يلابسها من ظروف اقتضت العدول عن دلالة اللفظ الحقيقية إلى دلالته المجازية.

إن محاولة البلاغيين حصر العلاقات المجازية وتحديدها

- في رأيي - لم تنجح، لذا فقد رأينا بينهم تفاوتاً كبيراً في عدها وحصرها. وهذا راجع إلى أن تلك العلاقات أشمل من أن تتحدد في علاقات جزئية معينة؛ فأهل اللغة يعتمدون في كلامهم ملابسات وظروفاً ومقامات عديدةً تفضي إلى إنجاز توليدات دلالية مجازية رائقة، وربما تكون تلك الملابسات والظروف وليدة اتفاق أوحدث يطرأ ويشيع، فيربط بين المعنيين رباطاً يجيز إبداع توليد مجازي، وذلك كما في قولهم: رفع عقيرته، أي صوته، ولا معنى يصل بين الصوت وبين الرجل المعقورة. ولكنه كما يقول الجرجاني: "حدث أن رجلاً عقرت رجله، فرفعها وصاح، فاقترن الصوت العالي بالعقر في هذا الحدث، وارتبط به، فساغ لهم أن يطلقوا العقر على الصوت"[40].

ومن بدائع التوليدات الدلالية المجازية التي تتحقق في التركيبات المجازية، قولهم لراعي الإبل: إن له عليها إصبعاً، أي أثراً حسناً[41]. ولم يقولوا: إن له عليها يداً. وفي ذلك نظر دقيق لمسالك التوليد الدلالي، حيث تكتسب كلمة (إصبع) السمة الدلالية الجوهرية [+ حذق ومهارة]، محققة اتساعاً في السمات الدلالية لكلمة (يد) باعتبار الإصبع جزءاً من اليد. فدلّوا على أثر المهارة والحذق بالإصبع من قبل أنهما لا يظهران في عمل اليد، إلا في حسن تصريف الأصابع، وخفة رفعها ووضعها، كما يظهر ذلك في الخط والنقش وغيرهما من دقائق الصناعات.

ثم تتسع السمات الدلالية لكلمة (يد) مرة أخرى، وذلك في قوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت)[42]، إذ يتحقق توليد دلالي مجازي جديد، تكتسب فيه كلمة (أصابع) سمة دلالية جديدة هي [+أنامل]، والعلاقة في ذلك الجزئية، إذ عبر عن الجزء باسم الكل، فسلبت جميع السمات الدلالية لكلمتي (يد) و(أصابع) وبقيت هذه السمة.

وعلى الرغم مما يفهم على وجه الحقيقة، من أن المراد بالأصابع (الأنامل) التي يصح أن يسد بها مجرى السمع، فإن التعبير القرآني جاء بلفظ الكل (الأصابع) ليبين إمعان هؤلاء في خوفهم من شدة البلاء الذي أصابهم، حتى إنك لتراهم من هول ذلك، لا يكتفون بالأنامل ليسدوا بها مجرى سمعهم، بل إنهم ليدسون أصابعهم في آذانهم لتحقيق ذلك. ولما أراد الحق سبحانه أن يصور إغراقهم في هذا الأمر، جاء بلفظ (الأصابع) بصيغة الجمع، ولا يخفى ما في ذلك من تصوير بالغ لعظيم فزعهم.

وتتسق التركيبات المجازية في اللغة وتنتظم وفْق اعتبارات دقيقة مهمة. ونجد ذلك مثلاً في التركيبات المجازية التي يطلق فيها العرب الجزء على الكل، فليس كل جزء صالحاً لأن يراد به الكل، وإنما لا بد أن يكون جزءاً مهماً وأساسياً في هذا الكل؛ فالقرآن الكريم كما يرى د.محمد أبو موسى: " يسمي الصلاة قياماً، لأن القيام ركن من أركانها، ويسميها أيضا الذكر والركوع والسجود، قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم)[43] وقال:(والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً)[44]. وكل هذه أساسيات في الصلاة، ولا ترى القرآن يسميها التشهد أو البسملة. وهذا واضح لأن الجزء الدال على الكل والنائب منابه، لابد أن يكون من محضه وصميمه. وتراهم يلاحظون مع هذا الأصل ضرورة أن يكون هذا الجزء له فريد صلة بسياق الحديث؛ فالرقبة تطلق على الإنسان في سياق التحرير والعتق، لأنها مع كونها أهم جزء فيه، ذات صلة خاصة بالنسبة للمقصود، فمعاني السيادة والعبودية يظهران، بشكل وثيق، في الرقبة دون غيرها من أعضاء الجسد"[45].

إن هذه الاعتبارات الدقيقة في إنجاز التوليدات المجازية تشير إلى دقة تصرف أبناء اللغة في دلالات الكلمات، وتشير من وجه آخر إلى استجابة ذهنية للكلمات في طبيعة أبناء اللغة، كما تكشف عن ملكة قوية ونفّاذة تتخطى تلك الفروق في الدلالات بسرعة عظيمة، وكل ذلك يعتمد على إشارات القرائن وتلميحات العلاقات، وإيحاءات السياقات.

ومثل هذا التصرف يظهر في كثير من التركيبات المجازية، ومنها قولك: سللت على الأعداء سيفاً، وأنت تريد رجلاً قوياً حازماً، إذ يرى محمد أبو موسى أنك بهذا القول إنما نثبت به للرجل وصفاً من أوصاف السيف، وهو الحدة والمضاء والحسم، حتى كأنه قد بلغ فيها مبلغ السيف، الذي تجرد من كل سماته الدلالية وأبقيت فيه سمة الحدة والمضاء والحسم، وكأنه لم يوجد إلا لتتحقق فيه هذه السمة. وصرفت النظر عن حديده ومقبضه ولمعانه وغيرها من السمات المعروفة. وتتصرف خلاف هذا إذا قلت: استلّت السحابة سيفها، تريد: بريقها فأنت لا تعني هنا الحدة والمضاء والحسم، وإنما جردت السيف من جميع سماته الدلالية، وأبقيت فيه سمة اللمعان والبريق التي أهملتها في قولك: سللت على الأعداء سيفاً[46].

كل هذا وغيره يفضي إلى إمكان تحقيق التوليدات الدلالية المجازية، ويكشف عن تعالق الألفاظ بسياقات استعمالها، وتآزرها ببنيات تركيبها، وائتلافها بجريان علاقاتها لتتحصل منها التوليدات الدلالية، وتستقر فيها المعاني الإيحائية.

انحراف التركيبات المجازية

تطرد نسقية التوليد الدلالي عند البلاغيين بتتبعهم لأنماط

العلاقات المجازية، وما يستتبعها من إبداعات دلالية منتظمة وفق أسس ومبادئ علائقية دلالية مخصوصة، تتراكب بمقتضاها اللفظة المفردة في التركيب المجازي بعلائق إسنادية تركيبية، ومجازية دلالية، وسياقية مقامية؛ لتشكل قراءة دلالية مجازية تأويلية، تستقيم مع القراءة المعجمية لمكونات التركيب المجازي، والقراءة السياقية للتركيب المجازي.

وبهذا الاعتبار فإن التراكيب المجازية تُعتد منحرفة، أو خارجةً عن مجال القدرة الدلالية، التي تبيحها دلالات تلك التراكيب[47]. ومن ثمة فإن التراكيب المجازية التالية:

1. تَبسم القمر.
2. حدثني الليل.

تُعتد شاذّة، ولا معنى لها، ما دامت القراءات المعجمية للفظتي (القمر) و(الليل) لا تستجيب للقيود التي تفرضها دلالات الفعلَين (تبسم) و(حدثَ)؛ حيث تفرض تلك القيود أن يكون الفعلان واقعين من [+ إنسان].

وحتّى تستقيم النظرية التوليدية في المجاز، علينا أن نُحدد مجموعةً من قواعد التأويل المجازي، بحيث يتم الانتقال بدلالات الأفعال من المحسوس إلى المجرد، من [+ إنسان] إلى [- إنسان] في التركيبين السابقين مثلاً، ومن ثَم يجب تحديد السمات الدلالية لكلّ من (القمر) و(الليل)، لتحظى السمة الدلالية القادرة على إتمام التوليد المجازي بأهمية أكبر، وتُهمش باقي السمات.

وفي قولنا: زيد أسد، لا يمكن أن نفهم التوليد الدلالي في هذا التركيب المجازي الاستعاري إلا بتخصيص نسق السمات الدلالية لكل من (زيد) و (أسد)، لنلاحظ أن هناك خرقاً لبعض القيود التي يفرضها (أسد) على نسق السمات الدلالية لـ (زيد)، مثل:

[- إنسان
- ناطق] في زيد.

و

[+ إنسان
+ ناطق] في أسد.

ولكن السمات التي تحظى بأهمية مباشرة في فهم التوليد الدلالي، هي تلك التي لا تتعلّق بالخرق أو التناقض الحاصل بين بعض السمات المتقابلة، لذا فإن هذه التي تمثل خرقاً تُسلب وتهمش ولا ينظر إليها، ويتم التركيز على سمات مثل:

[+ قوة
+ شجاعة] في (أسد).

إن آلية نقل السمات الدلالية، وإبراز بعضها، وتهميش بعضها الآخر، يجب أن تقيد بحيث يتم التمييز بين التراكيب المجازية ذات التوليدات الدلالية السليمة، وبعض التراكيب ذات التوليدات غير السليمة؛ فجملة مثل (أكل زيد المستطيل) ستأخذ تأويلاً غير سليم بناء على آلية نقل السمات وتبادلها. وقد دفع هذا بعض العلماء المتقدمين إلى اعتبار المجازات المفردة بمثابة مواضعات سابقة لا يجوز القياس عليها. وهذا يعني أن التجوز والتوليد لا يكونان إلا في إطار معرفة المقاصد، أو الإدراك الجمعي لوجوه الشبه، والعلاقات المجازية الملابسة، فإذا تحققت هذه الشروط أمكننا الاتساع والمجاز في الكلام.

إن النقول المجازية باعتبارها إبداعاً لتوليدات دلالية، تنبئ عن قدرة لغوية دلالية، يصدر فيها أبناء اللغة عن تكوين ثقافي وبيئي ونفسي واجتماعي مخصوص. وهي بذلك تخضع لمعايير تعبيرية، ومقاصد تصويرية لا تقبل الشذوذ والانحراف، بل إنها تُظهر طاقة تعبيرية تنم على ذوق جمعي وحس جمالي، تَتَشَوفُه النفوس وتميل إليه. وإذا كان الأمر كذلك، فإن النقول المجازية، بما تحمله من توليدات دلالية تغدو مقصداً للمتكلم في خطاباته التواصلية الإبلاغية.

فلا عجب ساعتئذ أن نرى النقول المجازية تتسع في اللغة، حتى لَيظَن أن أغلب اللغة – كما قال ابن جنّي(392هـ) – مجاز[48].

ولما اختلفت طبقات المتكلمين ثقافة وعلماً، فقد وجدنا تلك النقول قد امتدت لتغطي رقعة واسعة من اللغة العامية اليومية التي يتكلم بها أبناء اللّغة؛ فنحن نستعمل في عاميتنا اليومية نقولاً مجازية كثيرة، بعلاقات مختلفة، ومن ذلك قولنا: (رايح عالصلاة) و (طالِع عالمحاضرة) و(دير بالَك) و(مريتْ عالدار) وغيرها الكثير.

إن القدرة المجازية ليست خاصية للغة وحدها، بل إننا نجد أثرها في النشاطات الفكرية والعملية، فهي حاضرة باستمرار في حياتنا اليومية على مستوى الفكر والعمل والسلوك. وقد يعترضنا رأي يقول إننا بذلك نُقَلِلُ من شان المجاز، باعتباره خصيصة للشاعر المبدع ومادة للأديب المبرز، فلا نميز بين مثقف وعامي إذا ساوينا هذا بذلك في استعمالاتهم المجازية.

والحق أن الأدب يظلّ جزءاً من اللغة، والأساليب الأدبية،

رغم خصوصيتها، إلا أنها تظلّ أساليب لغوية خاضعة لما تخضع له التراكيب اللغوية عموماً. والقدرة على توسيع دلالات الألفاظ اللغوية، عن طريق النقولات المجازية، يعتد جزءاً لا يتجزأ من القدرة اللغوية للمتكلمين. وهذا يعني أن المتكلم حين يعبر بالمجاز يستعمل نفس الأدوات اللغوية حين لا يعبر به. وقد يكون مما يلحق الاعتراض السابق أن نفصل بين لغة أدبية أو شعرية ولغة عادية، وهذا يضعنا أمام قدرتين لغويتين: قدرة شعرية وقدرة عادية، لنصبح أمام افتراض ضعيف مفاده أن الإنسان يكتسب قدرتين لغويتين عوضاً من قدرة لغوية واحدة.

خاتمـــة

في نهاية هذه الدراسة التي عرضت للتوليد الدلالي في المجاز يؤكّد الباحث جملة من النتائج، وأهمها ما يأتي:

1. ينبغي رجع النظر في التوليدات المجازية التي اعتدها القدماء- في كتب اللغة عموما والنقد الأدبي خصوصا- تجاوزات وانحرافات عن السمت الفصيح للتوليد المجازي، وبخاصة تلك المجازات المتولدة استناداً إلى العلاقات المجازية المعتبرة عند البلاغيين.
2. إن الاكتفاء بالعلاقات المجازية وحدها لتفسير الدلالات المجازية واستيضاحها لا يضعنا أمام القيم الجمالية المعتبرة للمجاز، وإنما يكون ذلك باستكناه المبادئ الدلالية المتحكمة في إنجاز التوليد المجازي، وبخاصة تلك المتصلة بسلب السمات الدلالية وتمكينها وإسقاطها ونقلها، والقيود الانتقائية التي يبسطها السياق ويفرضها.
3. ينبغي رجع النظر في تسمية المجاز المفرد، وبخاصة بعدما تبين أن التوليد المجازي لا يمكن أن يتحقق في الكلمة المفردة وحدها، وإنما يكون باتّصال الكلمة بعلائق تركيبية دلالية في سياقها الجملي الذي استعملت فيه.
4. المقاصد المجازية مرتبطة بهواجس النفس وانفعالاتها لإبراز المعاني التي تجول في صدور أبناء اللغة وتوضيحها.

الهوامـش

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (حقّ).
(2) السيوطي، المزهر، 355/1.
(3) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 303.
(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (جوز)، والزبيدي، تاج العروس، مادة (جوز)، والسيوطي، المزهر، 355/1.
(5) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 304.
(6) انظر: المصدر السابق، ص 304-305.
(7) أنيس، دلالة الألفاظ، ص 128.
(8) المرجع السابق، ص 129.
(9) المرجع السابق، ص 131-132.
(10) انظر: السيوطي، المزهر، 363/1.
(11) انظر: أبو علي، البلاغة عرض وتوجيه وتفسير، ص 144.
(12) سورة الإسراء: 32.
(13) انظر: أبو علي، البلاغة عرض وتوجيه وتفسير، ص 129.
(14) العلوي، الطراز، ص 82.
(15) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 118.
(16) عبد الحميد، الأسس النفسية لأساليب البلاغة، ص 215-216. وانظر: القزويني، الإيضاح، ص 235.
(17) أبو موسى، التصوير البياني، ص 351.
(18) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 343.
(19) انظر: فضل، علم الأسلوب، ص 320.
(20) انظر: القزويني، الإيضاح، ص 397-406، والمراغي، علوم البلاغة، ص 230-234، وعتيق، علم البيان، ص 156-165، وأبو موسى، التصوير البياني، ص 340-362.
(21) عبد الجليل، المجاز وأثره في الدرس اللغوي، ص 75.
(22) البصري، كتاب المعتمد في أصول الفقه، 25/1.
(23) القزويني، الإيضاح، ص 394. وانظر: الشوكاني، إرشاد الفحول، ص 22.
(24) الشوكاني، إرشاد الفحول، ص 24.
(25) الجاحظ، الحيوان،211/1.
(26) الآمدي، الإحكام،38/1.
(27) أنيس، دلالة الألفاظ، ص 127.
(28) التبريزي، ديوان أبي تمام،178/1.
(29) لآمدي، الموازنة بين أبي تمام والبحتري، ص 141 – 142.
(30) ديوان البحتري، ص 284.
(31) نظر: العسكري،كتاب الصناعتين، ص 132.
(32) انظر: مقدمة المعجم الوسيط، ص 11.
(33) عبد التواب،لحن العامة، ص 61.
(34) الأزهري، تهذيب اللغة، المقدمة، ص 54.
(35) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 284، 287،

331

(36) تجدر الإشارة إلى أن مصطلحات (إسقاط السمات، وقواعد الإسقاط، والقيود الانتقائية، ونقل السمات) وهي مصطلحات سترد تاليا في تفسيرالتوليدات الدلالية في المجاز، هي مصطلحات تستعمل في النظريات التوليدية الدلالية الحديثة عند (كاتز) و(بوسطل) و(تشومسكي) و(ماتيوز) و(جاكندروف) وغيرهم من علماء الدلالة المحدثين. انظر: التوليد الدلالي: محمد غاليم: ص55-90.

(37) يشار إلى أن رمز[+ حيوان] هو سمة دلالية من السمات المتحققة في الفعل رعى، أي أن هذا الفعل في أصل الوضع(أي الحقيقة) لا يسند إلا للحيوان.

(38) إشارة [-] تعني سلب السمة الدلالية وعدم تحققها استجابة للمبادئ الدلالية المتحكمة.

(39) القزويني، الإيضاح، ص 398.

(40) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 345.

(41) انظر: المصدر السابق، ص 305.

(42) سورة البقرة، 17.

(43) سورة الحج: 77.

(44) سورة الفرقان: 64.

(45) أبو موسى، التصوير البياني، ص 341.

(46) انظر: أبو موسى، التصوير البياني، ص 342.

(47) قوم بعض النظريات الدلالية الحديثة، ومنها نظرية(كاتز وبوسطل)، على أساس أن التراكيب المجازية شاذة ومنحرفة. انظر: التوليد الدلالي، محمد غاليم ص 57.

(48) انظر: ابن جني، الخصائص، 447/3 – 450.

المصادر والمراجـع

ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، صورة عن طبعة دار الكتب المصرية، دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق محمد شاكر وعبد السلام هارون، 1956م، ط2، دار المعارف، مصر.

ابن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، دار الفكر، دار صادر، بيروت.

أبو علي، محمد بركات، 1983، البلاغة عرض وتوجيه وتفسير، ط1، دار الفكر، عمان.

أبو موسى، محمد، 1980م، التصوير البياني دراسة تحليلية لمسائل البيان، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة،

الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، 1964م، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.

أنيس، إبراهيم، 1976م، دلالة الألفاظ، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية.

أنيس، إبراهيم وآخرون،المعجم الوسيط، الطبعة الثانية.

الآمدي، أبو القاسم، الموازنة بين أبي تمام والبحتري، طبعة محمد محي الدين عبد الحميد.

الآمدي، سيف الدين، الإحكام في أصول الأحكام، 1914م، مطبعة المعارف، القاهرة.

البحتري، ديوان البحتري، دار صادر، بيروت.

البصري، أبو الحسين، كتاب المعتمد في أصول الفقه، تحقيق محمد حميد ا ومحمد بكير وحسن حنفي، 1964م، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق.

التبريزي، الخطيب، ديوان أبي تمام، 2001م، ط1، دار الفكر، بيروت.

الجاحظ، عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، 1969م، ط3، منشورات المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت.

الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق محمد رشيد رضا، 1987م، دار المعرفة، بيروت.

الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود،1998م، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد علي البجاوي، 1986م، المكتبة العصرية، بيروت.

الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

عبد التواب، رمضان، 1967، لحن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف، القاهرة.

عبد الجليل، محمد بدري، المجاز وأثره في الدرس اللغوي، دار النهضة العربية، بيروت.

عبد الحميد، مجيد، 1984، الأسس النفسية لأساليب البلاغة، المؤسسة الجامعية، بيروت.

عتيق، عبد العزيز، 1985م، علم البيان، دار النهضة العربية، بيروت.

العسكري، أبو هلال، كتاب الصناعتين، تحقيق محمد أمين الخانجي، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

العلوي، يحيى بن حمزة، الطراز، 1914م، مطبعة المقتطف، القاهرة.

غاليم، محمد، 1987م، التوليد الدلالي، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب.

فضل، صلاح، 1985م، علم الأسلوب، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، 1985م، ط6، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

المراغي، أحمد مصطفى، 1984م، علوم البلاغة، ط2، دار القلم، بيروت.

The Consistency of the Functional Generating in Metaphor

Raed F. Tafesh *

ABSTRACT

The functional generating is considered an innovation for new functions referring to a functional and linguistic ability that is consistent and systematic. The present paper discovers the consistency of the functional generating in metaphor as well as what is presented to make the soul express its ideas, emotions, imaginations and feelings. The paper discovers that the metaphorical relation defined by linguists is a basic standard in the contestant generating in metaphor. However, there is some contextual and structural overlapping added to these relations. The aim is to understand very well the aesthetic values hidden in the metaphorical generating. The metaphorical relations are not enough to interpret the consistency of the functional generating in metaphor.

The study shows that the linguist's description is not well defined. Their description concentrated on the word. In fact the word was not to have a metaphorical functional generating without its relation to the structural relations in its context. So we should study carefully a number of functional principles to interpret the consistency of the metaphorical generating. In turn, these principles will appear when the word joins its structures in s structural contextual functional way.

This being the case, one word can be used in many different metaphorical contexts in one metaphorical relation. But the resulting metaphorical generating is different according to the different functional principles in realizing every one of these.

Keywords: Linguistic, Functional Generating, Function, and Metaphor.

* Princess Alia University College, Al-Balqa Applied University, Amman, Jordan. Received on 5/6/2006 and Accepted for Publication on 6/8/2007.